مخرجات الاجتماع التحضيري حول القضايا البيئية والاولويات الاقليمية للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة

٢٣ و٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧

فندق سميراميس، القاهرة- مصر

مخرجات الاجتماع التحضيري حول القضايا البيئية والاولويات الاقليمية للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة

٢٣ و٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧
فندق سميراميس، القاهرة- مصر

عقد "الاجتماع التحضيري حول القضايا البيئية والاولويات الاقليمية للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة"، خلال الفترة ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في فندق سميراميس في القاهرة، جمهورية مصر العربية، بتنظيم من الإسكوا وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة للبيئة. شارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات العربية والإقليمية بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني وعدد من الخبراء في مجالات التنمية المستدامة.

بحث الاجتماع أولويات المنطقة العربية المتعلقة بالبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على إدارة الموارد الطبيعية وآثارها على التخفيف من الفقر وتحفيز فرص الازدهار. وسلط الاجتماع الضوء على أهمية استدامة الموارد الطبيعية للحفاظ على سبل عيش الفقراء - خاصة فقراء الريف والنساء واللاجئين -بما يضمن وصولهم الى موارد المياه والطاقة والأراضي، وتأثير كل ذلك على أمنهم الغذائي.

وتوصل الاجتماع الى مجموعة من الرسائل الرئيسية التي نتجت عن المناقشات، والتي ستعرض كمساهمة من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة، والمجلس العربي الوزاري للمياه، ومجلس الوزراء العرب لشؤون الأرصاد الجوية والمناخ، ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للمنتدى العربي ٢٠١٧ للتنمية المستدامة، الذي سيرفع بدوره توصياته للمنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧.

الرسائل الاساسية للاجتماع

رسائل عامة:

١. التأكيد على أهمية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في التخفيف من الفقر والمساهمة في تحقيق الاستقرار والازدهار، من حيث أن الموارد الطبيعية توفر البيئة للخدمات الإيكولوجية التي بدورها تساهم في تأمين الدخل وخلق فرص عمل والتخفيف من وطأة الفقر، وتسهم في شبكات الأمان وتقلل من عدم المساواة.

٢. أهمية تعزيز الاستثمار المستدام الذي يضمن إدماج البعد البيئي في التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية وفي الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وكذلك إبراز الفرص الضائعة والتكاليف المادية والاجتماعية للتدهور والتلوث البيئي وأثره السلبي على الاقتصاد الوطني، وضرورة تنفيذ البعد البيئي ضمن إطار متكامل يشمل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية ويراعي خصوصيات المنطقة العربية وتحدياتها وتطلعاتها.

الوصول الى والاستفادة من الموارد الطبيعية:

١. التصدي للتحديات البيئية الملحة التي تواجه المنطقة العربية، وأهمها: ندرة المياه، وتأثيرات تغير المناخ، والتصحر وتدهور الأراضي، وتلوث البيئة البحرية، وتدني كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والوصول الى خدمات الطاقة بما فيها الطاقة المتجددة؛ نظراً لتأثير ذلك المباشر على الحد من الفقر.

٢. ضمان وصول سكان المناطق الريفية الفقراء، ولا سيما النساء إلى الأراضي، وخدمات المياه والصرف الصحي المحسنة، فضلا عن خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة الميسورة التكلفة، من أجل تعزيز سبل العيش المستدامة والمحافظة عليها.

٣. إدراك أن البيئة هي الضحية الصامتة في الدول التي تشهد نزاعات وكذلك في المدن والدول المجاورة المستقبلة للنازحين واللاجئين، كما أن التكلفة البيئية للنزاعات تسهم في زيادة الفقر واستباحة الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات وعدم الاستقرار.

٤. التأكيد على التكلفة البيئية الباهظة للاحتلال من حيث التدهور البيئي المباشر الذي يقوض التنمية المستدامة ويحد من الاستفادة من الاستثمارات في الموارد الطبيعية بسبب الممارسات والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وسبل العيش.

الإطار المؤسسي:

١. إدراك أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها على نحو فعال من دون إدماج البعد البيئي في استراتيجيات التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية على نحو متوازن، والاسترشاد في ذلك بالإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة.

٢. تقييم آليات العمل المؤسسي على المستوى العربي وتعزيز عملها لتتوائم مع متطلبات تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بما في ذلك الرصد والمتابعة.

٣. أهمية الإرادة السياسية لضمان اتساق السياسات والأطر والهياكل المؤسسية المتكاملة، وضرورة تعزيز المهارة السياسية من خلال ربط السياسات بالمعرفة والعلم والتكنولوجيا وإيلاء المجتمعات دوراً هاماً في المساءلة.

٤. أهمية وضع إطار تنفيذي للبعد البيئي في خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة يستند على الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة والأولويات العربية.

٥. أهمية استمرار الدور الذي تؤديه الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في توفير الأطر القانونية الدولية لوضع السياسات الوطنية دعما للقضايا البيئية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦. أهمية المشاركة الفاعلة للدول العربية في الدورة الثالثة لجمعية البيئة للأمم المتحدة بموقف عربي موحد من موضوعها الرئيسي في عالم خال من التلوث، بالإضافة الى المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة.

وسائل التنفيذ:

أ- التمويل والشراكات العالمية:

١. التأكيد على دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على توفير الخدمات البيئية، من خلال استخدام التقنيات المبتكرة التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة والحد من عدم المساواة.

٢. أهمية دور النظام المصرفي في تمويل تنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني وما يتطلبه ذلك من تطوير الأسس التشريعية والمؤسسية لتعزيز الشراكات ذات الصلة، والتي غالباً ما تتطلب القرار والارادة السياسية، والاستفادة من التجارب الناجحة.

٣. التأكيد على دور الشراكات كوسيلة للتنفيذ وتعزيزها، والتعاون مع مراكز البحوث والمؤسسات البحثية العربية لتوفير البيئة المواتية لدعم وضع سياسات ترتكز على نتائج البحوث العلمية.

ب- التعاون الإقليمي:

١. أهمية تبادل الخبرات العربية والاستفادة من تجارب الأقاليم الاخرى في إدماج وتنفيذ البعد البيئي لخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأطر رصد وتقييم مستوى التنفيذ.

٢. إعادة التأكيد على الحاجة إلى جهود عربية مشتركة للحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله (الماء والهواء والتربة)، والتأكيد على أهمية العلاقة ما بين الصحة والبيئة.

٣. الحاجة إلى التعاون الإقليمي لتعزيز الاقتصاد الأخضر والاستثمارات الخضراء وانماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين المبتكرة في المنطقة العربية وما يرتبط بها من تداعيات لخلق فرص العمل.

٤. أهمية مشاركة جميع أطياف المجتمع من مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص والمجتمع المدني والاعلام وغيرهم من ذوي العلاقة في جميع المستويات المتعلقة بتحديد الأولويات والتنفيذ للبعد البيئي لخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ومن ثم في رصد التقدم المحرز.

ج- البيانات والتقنيات:

١. التأكيد على أهمية جمع البيانات ومعالجتها وتبادل المعلومات ووضع المؤشرات المتكاملة وبناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي للرصد الجيد حول تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والاستفادة من البرامج القائمة في هذا المجال.

٢. إدراك الدور الهام الذي يلعبه كل من التعليم والبحث العلمي والتقنيات والابتكار في إعلام وتطوير السياسات وصنع القرارات المتعلقة بتنفيذ البعد البيئي لخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.